

تفسير عملية بناء الدولة موفق المنظور الليبرالي

Interpretation of the process of nation-building according to the liberal perspective



د/ حنان دريسي

جامعة الجزائر 3، (الجزائر)

Drissi.hanane@univ-alger3.dz

تاريخ النشر: 2021/12/24

تاريخ القبول: 2021/10/30

تاريخ الارسال: 2021/09/20

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى محاولة إبراز مفهوم عملية بناء الدولة، الذي يعد كأحد أهم المواضيع استقطابا للدراسة في حقل العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ويتّضح من السياق الزمني لظهور هذا المفهوم، ارتباطه بالتغير الحاصل في هيكلية النظام الدولي.

بحيث اتجهت دراسات عديدة خلال العقدين الأخيرين، إلى إلقاء الضوء على أهمية الدولة والمؤسسات، وذلك رغم استمرار الاتجاه الذي ركز على الأساس الاجتماعي، وجاءت هذه العودة للاهتمام بالدولة تحت إلهام عوامل عديدة، من أبرزها انعدام استقرار الدولة وضعفها الذي مثل سمة هيكلية لكل نظم الدولة في العالم الثالث.

وساهمت عدّة أطر فكرية والنظريات المختلفة منهجية البحث حول مفهوم عملية بناء الدولة، وطرحَت المنظورات السياسية المختلفة (كالنظرية الليبرالية) التي قدمت تفسيرات عن هذا المفهوم. وقد شكلت بالتالي عملية إعادة بناء الدولة إحدى الإشكاليات المهمة في النظرية السياسية الليبرالية.

الكلمات المفتاحية: الدولة، عملية بناء الدولة، النظرية الليبرالية.

Abstract:

This intervention aims to try to highlight the concept of the state building process, which is considered as one of the most important topics to attract study in the field of political science and international relations, and it is clear from the temporal context of the emergence of this concept, its relationship to the change in the structure of the international system.

So that many studies during the last two decades tended to shed light on the importance of the state and institutions, despite the continuation of the trend that focused on the social basis, and this return to interest in the state came under the urgency of many factors, most notably the instability and weakness of the state, which represented a structural feature of all state systems in Third world.

Several frameworks of thinking and different theories contributed to the research methodology on the concept of the state-building process, and various political perspectives (such as the liberal theory) that provided explanations for this concept were presented. Thus, the process of rebuilding the state was one of the important problems in liberal political theory.

Key words: the state, state building process, liberal theory.

- مقدمة:

برزت بعد الحرب الباردة عملية هندسة بناء الدولة التي صاحبها انهيار الدولة في عدّة مناطق من العالم، انطوى انهيارها على بروز أخطار تهدد الأمن الدولي وأصبح الحديث عن مصادر الخطر في الدول التي عرفت انهيار وتزايد العنف الداخلي فيها، منذرة بحالة من "الفوضى العالمية الجديدة".

من هذا المنطلق شغلت عملية بناء الدولة معظم الباحثين في حقل السياسة المقارنة، فقاموا بتطوير مفاهيم أساسية ودراسات نظرية حاولت تتبع هذه الظاهرة علمياً من خلال أول خطوة فسرت العلاقة الإرتباطية الموجودة بين أهم المتغيرات كالفواعل المؤسسية والغايات الوظيفية، لكنها لم تصل إلى حدود المقاربة العلمية الشاملة التي تنظر إلى الظاهرة السياسية بمنظار مزدوج يراعي الأبعاد النظرية وإسقاطاتها الميدانية من جهة، ويأخذ بعين الاعتبار أنماط المستويات التحليلية من جهة أخرى، والشئ الأساسي في هذه المقاربة هو أنها تركز على التّموجات المعرفية التي مست حقل السياسة المقارنة، بالإضافة إلى التمسك بالمنظور الحضاري البيئي القائم على مفهوم النسبية الثقافية.

لذلك فإن الاستناد على الأطر الفكرية والنظريات المختلفة لمنهجية البحث حول مفهوم الدولة بصفة عامة وعملية بناء الدولة بصفة خاصة، طرحت المنظورات السياسية المختلفة (كالليبرالية، الماركسية، الليبرالية الديمقراطية التعددية) تفسّر بشكل أو بآخر عن هذه المفاهيم. وقد شكلت بالتالي عملية إعادة بناء الدولة إحدى الإشكاليات المهمة في النظرية السياسية الليبرالية.

ومنه تتأسس إشكالية هذه الدراسة على النحو التالي:

ما هي أهم التفسيرات التي قدمها النموذج المعرفي الليبرالي في عملية بناء الدولة؟

أهمية الدراسة : إن أهمية هذه الدراسة تتجلى في معرفة ما هو التطور النظري والمنهجي الذي قدمه مفسري علماء السياسة المقارنة اعتماداً على النموذج المعرفي الليبرالي في عملية بناء الدولة.

تهدف الدراسة إلى محاولة توضيح عملية بناء الدولة من خلال التفسير الذي يقدمه النموذج المعرفي الليبرالي، فيجد النموذج الليبرالي أصوله الفكرية في أدبيات النظرية السياسية خصوصاً ما تناولته نظرية العقد الاجتماعي حول أصل نشأة الدولة.

وكمحاولة منا سنعرض لهذه النظرية باعتبارها أهم جذر معرفي تستمد منه النظرية الليبرالية قدرتها التفسيرية للظواهر، أيضاً لارتباط القضايا العقدية بما ركزت عليه المداخل الليبرالية في حقل السياسة المقارنة من مواضيع، كموضوع عملية بناء الدولة من خلال الفرد والمجتمع. مع محاولة فهم أهم ما توصل إليه هذا النموذج المعرفي الليبرالي في تفسير عملية بناء الدولة، وما هو البديل المنهجي الذي طرحته النظرية السياسية الليبرالية لمعالجة الظاهرة.

فرضيات الدراسة: توصلت النظرية الليبرالية إلى تصور إجرائي حول عملية بناء الدولة خاصة بحيث ترى أن الدولة الديمقراطية المعاصرة يؤسسها العدل والشرعية واحترام حقوق الإنسان.

منهج الدراسة: استخدم المنهج التحليلي الذي يهدف من خلاله إلى تحليل عملية بناء الدولة في إطار النظرية الليبرالية من خلال التركيز على العلاقة الإرتباطية و الوظيفية الموجودة بين متغيرات الظاهرة محل الدراسة.

1. مفهوم عملية بناء الدولة

يُعدُّ مفهوم عملية بناء الدولة تقليدياً وحديثاً في آن واحد، إنّ المفهوم التقليدي الذي ساد في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الحرب الباردة، والذي تزامن مع موجة استقلال الدول من نير الاستعمار، كان يُراد به إقامة مؤسسات مستقرة، تستهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتحرر من التبعية والاستعمار الجديد، وتحقيق الأمن وصياغة دساتير وهياكل سياسية تقود عملية التنمية (حسين، ب ت ن، صفحة 08)

إلا أنّ مفهوم عملية بناء الدولة الذي شاع استخدامه بعد الحرب الباردة، ركّز على إعادة بناء الدولة الفاشلة التي أصبحت مصدراً لتهديد الأمن والسلم والاستقرار في العالم، وكذلك على قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان والمشاركة، والإصلاح السياسي والاقتصادي، ومن ثم يتوجب على الأمم المتحدة والدول الديمقراطية الاهتمام بشأن هذه الدول ومساعدتها على إعادة بناء ذاتها، وذلك من خلال إعادة هندسة هذه الدول سياسياً واجتماعياً، لتمكينها من تحقيق الأمن والديمقراطية والاستقرار الداخلي. فهندسة بناء الدولة التي برزت بعد الحرب الباردة، صاحبت انهيار الدولة في مناطق عدة من العالم وانطوى انهارها عبر بروز أخطار تهدد الأمن الدولي (صغور، 2008، الصفحات 15-16)

بناء الدولة ما بعد الحرب العالمية الثانية، جاء توازياً مع موجة الاستقلال وانطفاء نير الاستعمار، ركزت هذه العملية على إقامة مؤسسات مستقرة ودساتير وهياكل سياسية لتحقيق التنمية بأشكالها والتحرر من التبعية والاستعمار الجديد وتوفير الأمن (الخرجي، النظم السياسية الحديثة و السياسات العامة: دراسة معاصرة في استراتيجية ادارة السلطة، 2004، صفحة 134)

إلا أن مفهوم بناء الدولة الذي شاع استخدامه بعد الحرب الباردة يركز على إعادة بناء الدولة الفاشلة التي أصبحت مصدراً لتهديد السلم والاستقرار في العالم، كما ينظر أنه يمكن التعبير عن بناء الدولة بقدراتها على تحقيق الأمن لسكانها و الرفاهية، ومع ذلك فإن هذه المهمة تظل نسبية وتختلف من دولة إلى أخرى، بل وتختلف في الدولة نفسها من حقبة إلى أخرى هذا ما يبرز جليا في تباين مستويات قدرات الدول على حفظ الأمن وانجاز الرفاه الاجتماعي والاقتصادي وتمثيل المواطن، ومن ثمة يمكن القول (ميهوبي، 2014، صفحة 37):

"أن عملية بناء الدولة تظل عملية نسبية أما فيما يتعلق بالجوانب الهيكلية ويعتبر نمط بناء أية دولة مختلف بحسب القائمين على تلك العملية وأهدافهم ومصالحهم والسياق الاجتماعي والاقتصادي السائد".

وتعتبر ظاهرة بناء الدولة (State-building) عملية سياسية ممتدة ومستمرة محورها بناء مؤسسات الدولة وشرعيتها وقدرتها على تحقيق الاحتياجات الإنسانية الكونية للمواطن كالأمن، والعدالة، وسيادة القانون، التعليم والصحة، والرفاه.

لكن ما ينزع صفة الكونية عن هذه العملية هو أنها تخضع للتصدعات الداخلية والضغوطات الخارجية، مما يجعل هذه الظاهرة تتأرجح بين العالمي (universal) والنسبي (Relative) في سياق العولمة، فهي تحدث في كل المجتمعات والنظم السياسية، وفي نفس الوقت هي ذات مضامين متباينة بتباين البيئة الثقافية والحضارية ونسق القيم (الخرجي، مرجع سبق ذكره، صفحة 135).

وبناءً على ذلك تباينت التعريفات حول عملية بناء الدولة نظراً لتداخل مرتكزاتها من جهة، واختلاف السياق الزماني والمكاني الذي برزت فيه العملية من جهة أخرى، لكن يمكن التركيز على أهم التعريفات النظرية التي تصبّ اهتمامها في غايات بناء الدولة (State-Building Teleological) بما يخدم الدراسة، فيُعرّفها فرانسيس فوكوياما بأنها:

"تقوية المؤسسات القائمة وبناء مؤسسات جديدة فاعلة وقادرة على البقاء والاكتفاء الذاتي ما يعني أن بناء الدولة هو النقيض لتحجيم الدولة وتقليص قدراتها" (فوكوياما، 2007، صفحة 20)

أما المنظور التاريخي الإمبريقي (Empirical historical perspective) فيعطى تعريف لعملية بناء الدولة بحيث يرى أن هذه العملية "هي نتاجٌ للجهود التاريخية لمواجهة سلسلة من المشاكل الحاسمة مثل: الدفاع ضد العدوان الخارجي، والحفاظ على النظام الداخلي، وتوفير الأمن الغذائي (طاشمة، 2011، الصفحات 25-26)". ولقد ساعدت الطريقة التي تمّت بها معالجة هذه المشاكل على تفسير الاختلافات بين المؤسسات السياسية للدول وأثبتت أن عملية بناء الدولة تميل لأن تكون عملية عامة تتطلب تركيز القدرات الاستخراجية والتنظيمية والتوزيعية، الأمر الذي يتطلب وجود سلطة وقوة قسرية لاستخراج الموارد وتنظيم السلوك".

ونتوصل إلى أن عملية بناء الدولة، "هي جملة من المؤسسات والقواعد والأنظمة والوظائف، تجسيدا لعقائد النخب الحاكمة المتعاقبة وتصوراتهم ومذاهبهم ومشاريعهم الفكرية. كما تلعب الحقائق الاجتماعية الداخلية والتفاعلات الدولية أدواراً معتبرة في صياغة عملية البناء تلك بدرجات مختلفة". ما يعني أن بناء الدولة هو النقيض لتحكيم الدولة وتقليصها، وهذا المعنى يشير إلى عملية بناء مؤسسات الدولة وأجهزتها على أطر قانونية منبثقة من الواقع، للقيام بالوظائف التطورية للنظام السياسي من تكامل وولاء والتزام ومشاركة وتوديع وتجسير الفجوة بين الحاكم والمحكومين وصولاً إلى تحقيق الاستقرار السياسي) مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية. (2020،

وبالتالي أن مفهوم بناء الدولة هو مفهوم واسع جداً يتسع لمظاهر مختلفة في فهم الدولة، لذلك لا بد من التركيز على بناء الدولة الحديثة، التي لها أركان محددة وهي: (الشعب، الإقليم، السلطة السياسية، السيادة)، هذه الدولة من ناحية شكلية هي موجودة عندها، فهذه الدولة عندما تقوم تكون رابطتها القانونية مع مجتمعها هي المواطنة، وهذه المواطنة تعني أن كل الأفراد من كل الفئات ومن كل الطوائف ومن كل الأثنيات، يكونون فاعلين في بناء دولتهم ويتمتعون بحق المساواة أمام القانون، كذلك فإن رابط المواطنة

وعندما تكون دولة حديثة بهذا الشكل لا تكفي الرابطة القانونية فقط، بل تحتاج لمواطنة فاعلة تقوم على أكتاف المواطن الفاعل، وهذا المواطن هو المواطن المبادر والمواطن الشريك في صياغة القوانين وشريك في إدارة المؤسسات، فعندما توجد هكذا دولة سيكون هناك المجتمع المدني الفاعل.

وعليه يتضح من خلال المفاهيم السابقة، أنّ عملية بناء الدولة تتميز بمجموعة من الخصائص، تتقاطع فيها مع المؤشرات التي تميز مفهوم التنمية السياسية، وهذه المؤشرات تُحيل على المفهوم الإجرائي، الذي يمكن اختصاره في المميزات التالية:

- العملية (process) أي تطور وليست مرحلة (Stage) أو درجة بمعنى أنّ التغيير يُشير إلى مجموعة من التطورات أو التغيرات التي تحدث في هيكل ووظائف الأبنية السياسية المختلفة، والتفاعلات والأنماط السياسية المرتبطة بها. مع ملاحظة أنّ النظر إلى عملية بناء الدولة لا يعني بالضرورة رفض فكرة وجود مراحل في إطار هذه العملية (pouligny, 2005).
- الديناميكية (Dynamic) أي أنّها لا تعرف نقطة تنتهي عندها، فهي تقتضي وجود استمرارية وحركية دائمة من طرف الهياكل السياسية، بهدف تطوير النظام السياسي لملائمة ذاته وأبنيتها مع الظروف والتغيرات الجديدة.
- النسبية (Relative) كونها تكتسب مضامين متباينة بتباين البيئات الثقافية والحضارية ونسق القيم السائدة، وذلك أنّ بناء الدولة كعملية لا تتم في فراغ ولكنها ضمن إطار تاريخي وحضاري وثقافي (النجار، 2010، صفحة 55).
- الحياد (Neutrality) من حيث دلالاته الأخلاقية أو الشكل السياسي الذي يتخذه النظام العام (السياسي والاجتماعي)، فالدراسة العلمية والموضوعية لعملية بناء الدولة لا تكون بالافتراض أنّها عملية حتمية سواء من حيث حدوثها أو سرعتها أو نتائجها، بل هذا ما يُحدده الإطار التاريخي والمجتمعي للعملية داخلياً وخارجياً (عارف، 2002، الصفحات 264-267).
- العالمية (universality) بمعنى أنّ هذه العملية تحدث في كل المجتمعات والنظم السياسية وبأشكال مختلفة، وصفة العالمية تصبح نتيجةً مترتبةً على اعتبارها عملية، كون عملية البناء تتفاوت من حيث الوتيرة ودرجة الإنجاز من الدول النامية إلى الدول المتطورة والأكثر تطوراً (عارف، مرجع سبق ذكره، الصفحات 266-267).

بناءً على ذلك، يمكن القول أنّ عملية البناء كمفهوم ارتبطت بنمط الدولة التي تسعى إلى إيجادها، وإنّ هذا التباين الأنطولوجي الذي فرض تعاريف ابستمولوجية متعددة حول الظاهرة لدليل واضح على ديناميكية مفهوم بناء الدولة على المستوى النظري والمنهجي.

2. مفهوم النموذج الليبرالي

ظهر مصطلح الليبرالية لأول مرة في إنجلترا في أواخر القرن الثامن عشر، وتم نحت هذا المصطلح آنذاك للدلالة على المذهب الاقتصادي القائم على مبادئ الملكية الخاصة والمبادرة الفردية وحرية العمل والتنقل والمنافسة. كما استعمل المصطلح في السياسة للدلالة على المذهب الفكري والفلسفي الذي يدعو إلى إشاعة الحريات السياسية والفردية. ويبقى مفهوم الحرية هو الفكرة المحورية التي تتأسس عليها الليبرالية، مما يجعل البعض يصفها بمذهب الحرية. (https://tipyan.com/liberalism, 2019)

ارتبط انتشار المبادئ الليبرالية بنتائج الثورة الفرنسية (1789) وظهور حركات ليبرالية منظمة في أوروبا، واجهت الأنظمة السياسية المحافظة، ودعت إلى وضع حد نهائي لمظاهر الحكم المطلق وإلى تحرير الشعوب من الاستبداد وحماية حقوقها السياسية والفردية. كما سعت إلى إصلاح الأنظمة السياسية في بلدانها من خلال المطالبة بحقوق المواطنين في الإدارة وسن القوانين عبر المؤسسات التمثيلية، وسن دساتير تقيد من سلطة الحكام (نصر، 2011)

في حقيقة الأمر توجد العديد من المصطلحات حول مفهوم الليبرالية لعل أهمها:

الليبرالية: مصطلح أجنبي معرب مأخوذ من (Liberalism) في الإنجليزية، و (Liberalisme) في الفرنسية، وهي تعني التحررية، ويعود اشتقاقها إلى (Liberaty) في الإنجليزية أو (Liberate) في الفرنسية، ومعناها الحرية (http://www.saaaid.net/doat/abu-sarah/71.htm).

الليبرالية: كمصطلح يعبر عن مذهب اقتصادي، يعتبر أن سعي أفراد المجتمع نحو مصالحهم الخاصة يحقق تلقائياً المصلحة العامة للمجتمع. لكنه تجاوز الاقتصاد إلى السياسة بالدعوة لمشاركة المواطنين في إدارة الحياة العامة من خلال مؤسسات منتخبة، وقوانين تقيد من سلطة الحكام. وظهرت عدة اتجاهات تعكس التطور الفكري الذي مرت به: (https://democraticac.de/p-61956)

■ الليبرالية الكلاسيكية: مثل هذا الاتجاه النموذج الأقدم للفكر الليبرالي، والذي يعتمد بدوره على الحرية الفردية، ومنع تدخل الدولة سواء في الاقتصاد أو غيره. يعتقد الكلاسيكيون أن ترك الفرد يحقق مصالحته الذاتية الخاصة كفيلاً بتحقيق الاتزان للمجتمع بشكل طبيعي دون تدخل السلطة للتنظيم.

■ الليبرالية الاجتماعية: يُعد هذا الاتجاه صورة من صور تنازل الليبرالية عن تطبيق منهجها الصارم المتمثل في الكلاسيكية وترك المجتمع لحرية الأفراد دون تدخل الدولة.

■ الليبرالية البراجماتية: ظهر هذا الاتجاه جلياً في (الليبرالية الأمريكية)، وقد بدأ في الانتشار بعد الثورة الصناعية، وهو يُمثل الاعتماد على النتائج العملية في النظرة للحياة (البراجماتية) ومنه ظهرت النظرة الأمريكية الجديدة التي تركز على فردية الإنسان ونفعيته بصورة عملية مستقبلية.

• الليبرالية الجديدة النيوليبرالية: مثل هذا الاتجاه آخر ما وصلت إليه الليبرالية في وقتنا الحالي، ومن أبرز أفكاره (حرية الفكر المطلق، حرية التدين المطلق، حرية المرأة ومساواتها في الحقوق والواجبات مع الرجل، فصل الدين عن الدولة -العلمانية- إخضاع المقدس من الدين والشريعة إلى النقد العلمي.

3. المقاربة المعرفية الليبرالية وتحليل عملية بناء الدولة.

انطلاقاً من الفكرة السائدة في حقل المنهجية «المفهوم يُؤسس للنظرية، والنظرية هي انعكاس للممارسة، أيضاً هي بناء مفاهيمي واضح ومُحدّد ومتّسق ضمن نموذج معرفي»، تُساوينا مساقات واقعية ومعرفية لعملية بناء الدولة. فقد تحول مفهوم "عملية بناء الدولة" معرفياً من المدرسة الدستورية إلى التحليل النسقي تبعاً لمنطق الثورة العلمية عند توماس كوهن. ونفس المنطق تكرر داخل المنعطف ما بعد السلوكي، ومع مدرسة التحديث والمنظور التنموي أيضاً في المؤسساتية الليبرالية الجديدة ونظريات الخيار العقلاني (المنوفي، 1987، صفحة 33).

لقد قامت عدة نماذج معرفية متنافسة في إطار حقل السياسة المقارنة على منطق تتابعي يحمل: الفكرة- القاعدة- التأسيس، بناءً على هذه العناصر يمكن أن نحدد نموذج معرفي من النماذج يكون معالج لمشكلة عملية بناء الدولة. فالنموذج الليبرالي الذي وضع أركانه كل من الفيلسوف الألماني جورج فريديريك هيغل وماكس فيبر، ساعد على توضيح التطور النظري في تفسير عملية بناء الدولة.

يجد النموذج المعرفي الليبرالي أصوله الفكرية في أدبيات النظرية السياسية خصوصاً ما تناولته نظرية العقد الاجتماعي حول أصول نشأة الدولة، محاولة منا سنعرض لهذه النظرية باعتبارها أهم جذر معرفي تستمد منه النظرية الليبرالية قدرتها التفسيرية للظواهر، أيضاً لارتباط القضايا العقدية بما ركزت عليه المداخل الليبرالية في حقل السياسة المقارنة من مواضيع كال دستور، والشرعية، والسلطة السياسية والبناء المؤسساتي، وعملية بناء الدولة من خلال الفرد والمجتمع. وعليه ينطلق منظري العقد الاجتماعي من أن العقد هو أصل نشأة الدولة، وحالة سابقة على المجتمع المدني والسياسي لكف الاختلافات الجذرية بين فلاسفة العقد كانت حول ميزات المجتمعين الطبيعي والمدني.

أيضاً يقوم النموذج المعرفي الليبرالي على فكر فريديريك هيغل* الذي يؤكد على أن "مفهوم بناء الدولة يؤسس في مضمونه على المبدأ الأخلاقي المجسد في الوعي الكلي لإرادة تجمع أفراد الأسرة والمجتمع معا وإدراكهم لضرورة وجود هذا البناء". كذلك نعود أصول هذا النموذج إلى ماكس فيبر الذي ينادي بالعقلانية والفهم المؤسساتي لعملية بناء الدولة، فهو من جهة يرتبط الدولة عنه بالعقلانية وتطور الاقتصاد الرأسمالي والنقدي، ومن جهة بين نشأة الدولة وتطورها وتنمية الإدارة البيروقراطية وتقدمها (بدوي، ب ت ن).

إنّ عملية بناء الدولة عند راولز محورها فكرة العدل الذي يبدأ انطلاقاً من وضع أصلي كتصور إجرائي كوني مقبول من الجميع، تُحدّد فيه القواعد والمعايير التي تحكم المؤسسات والنظم الأساسية في المجتمع، وتنظيم التعاون والتطور الاجتماعي والاقتصادي بأقصى ما يمكن من الإنصاف الذي يقتضيه المطلب الديمقراطي.

إذن، توصلت النظرية الليبرالية إلى تصور إجرائي حول عملية بناء الدولة خاصة وأنّ الدولة الديمقراطية المعاصرة يؤسسها العدل والشرعية اللذان يشكلان أساساً للأخلاق والسياسة، وعليه من

خلال النظرية الليبرالية المعاصرة تهتم بنقطة وهي وضع إجراءات عقلانية لعملية بناء الدولة، ونلاحظ أنّ عملية بناء الدولة يوجّهها نظرياً مفهوم العدل وأسس الشرعية (Kalsen, 1988, p. 15).

الذي يمكن أن يؤسس لنا نموذج لدولة قائمة على متغير الاستجابة، خاصة وأنه لا يكفي لمؤسسات الدولة أن تكون عاملةً بطريقةٍ صحيحةٍ، بل لا بدّ من أن تحظى بنسبة مُعتبرة من الشرعية لدى المجتمع من جهة، وقضايا العدالة الاجتماعية والمساواة لا تزال تحتل مكانةً ضمن جدول أعمال الليبرالية الجديدة من جهة أخرى، بالإضافة إلى أنه في الوقت الحاضر لا يوجد بديل حقيقي لنموذج الليبرالية الجديدة وفي هذا الاتجاه يمكن أن نبحت عن تصور مقارب وشامل لعملية بناء الدولة، يستند إلى معيار وظيفي هو الاستجابة وفقاً لاحتياجات الفرد في المجتمع.

وما أشار إليه "صامويل كيرستي" و"سيباستيان اينسيدال" في "التقرير الأكاديمي للسلم العالمي" حول جدول أعمال بناء الدولة في نوفمبر عام 2003 يدل على أن بناء الدولة ظاهرة معولة، حيث أكد كل من الخبيرين توسيع نتائج النمط الغربي من خلال تعزيز القيم الليبرالية لعملية بناء الدولة مثل: الديمقراطية والعلمانية، وسيادة القانون والقيم الدستورية، واحترام حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين (طاشمة، الأساس في منهجية تحليل النظم السياسية دراسة في المفاهيم و الادوات المناهج و الاقتراعات، 2011، صفحة 115).

وكأن مفهوم عملية بناء الدولة ارتبط كلياً بالغرب، في حين أن تأسيس الدولة هو نتيجة تراكمات حضارية متعددة امتدت من الشرق (بلاد الرافدين، الصين، مصر القديمة) إلى الغرب وحضارته الأوروبية (الحسيف، 2002، صفحة 44).

فلقد أصبحت هذه القيم مقبولة على نطاق واسع، خاصة مع تزايد أهمية الديمقراطية وحقوق الإنسان وما هو مرغوب فيه، وممكن الاستيراد المطلق دون النظر بعناية في السياق المحلي ورغبات السكان المحليين، ومدى ملائمة النماذج القيمية المعيارية للمتغيرات الحضارية في عملية بناء الدولة (ابشر، 2000، صفحة 23).

ويعد كذلك بناء قدرات مؤسسات الدولة هو عملية بناء خيارات من خلال نظم مؤسساتية، وقد تزامن هذا الطرح مع بروز نظريات الخيار العقلاني والتي جاءت كمحصلة للثورة العلمية الثانية في حقل السياسة المقارنة، حيث أضفى ذلك على عملية بناء الدولة بعداً استراتيجياً عقلانياً، وفرضَ نسقاً معيناً يجعل عملية البناء تتم من خلال اختيار بديل أمثل من بين البدائل الممكنة، هذا الاختيار قائم على حساب اقتصادي محض (أقل خسائر بأقل تكاليف في وقت قياسي) (بادي، 2006، صفحة 66).

ولكن لم ترق هذه التصورات إلى مصاف المقاربة العلمية الشاملة للظاهرة لأنّ كل مدرسة أو منظور ركّز في تحليله على متغيرات مُحدّدة، فرضها سياق معيّن، إلا أن ما أفرزه الواقع الراهن للدولة في ظل العولمة من مشكلات وتحديات، يجعلنا نخبر مدى القصور التحليلي للافتراضات التي وردت في المنظورات السابقة.

فإن الدولة هي في نفس الوقت الكل لأنها حامي الصالح العام، وجزء من كل اجتماعي يخضع لمظاهر العولمة أكثر فأكثر (Clasen, 1999, p. 22).

فقد أفرزت نهاية الحرب الباردة أوائل تسعينيات القرن الماضي منعرجا حاسما و ذلك من حيث جملة الحركات والتحديات العالمية الجديدة التي أفرزتها على صعيد تحقيق الأمن والاستقرار، والرفاه للشعوب وفق نمط نيو ليبرالي مؤثرتا بذلك على دور الدولة وعلاقتها ببيئتها الداخلية والخارجية وفي مقابل هذا نمت نزاعات مختلفة من حيث الكم والنوع على غرار دول مثل: ناميبيا، موزنبيق، وكمبوديا، السلفادور، وغواتي مالا، بالإضافة إلى ذلك ظهرت نزاعات في دول أخرى مثل: أنغولا.

والنزاع بين الشمال والجنوب في السودان وكذا النزاعات التي ظهرت في فترة ما بعد الحرب الباردة مثل ليبيريا، يوغسلافيا، والصومال، كل هذه التطورات الدولية حتمت على المجموعة الدولية إدراج هذه الظواهر على سلم أولوياتها كما حتم على الباحثين إيجاد إطار أكاديمي يتناول ظاهرة هشاشة وضعف الدولة في مرحلة ما بعد الاستعمار، وتبني استراتيجيات وسياسات لإعادة بناء هذه الدول بما يتوافق وتحقق متطلبات ورفاه الشعوب.

الخاتمة:

من خلال دراستنا وتحليلنا لموضوع " تفسير النظرية الليبرالية لعملية بناء الدولة"، تبين لنا جملة من النتائج والاستخلاصات، نذكر منها:

- ✓ إن مشكلة بناء الدولة التي هي ظاهرة اجتماعية وسياسية، متفردة بأبعادها المعقدة يستدعي دراستها إستومولوجيا الاستعانة بمقاربة كلية حاوية لجميع النماذج المعرفية داخل أدبيات السياسة المقارنة.
- ✓ تمثل عملية بناء الدولة وهندستها مقاربة معرفية شاملة حظيت باهتمام الدارسين كونها تشكل المجال والآلية التي ابتدعها المجال الإنساني وطورها الفكر الاجتماعي مع الأوضاع. وتتأثر الدولة في بنائها بالمجتمع الذي تتولد منه من أجل خدمته، فهي تعبر أيضا عن مستوى ورقي النخبة ونضج المؤسسات وتحضر سلوك المواطن، فبناء الدولة يمثل أحد مفاصل الحكم منطلقه خدمة قضايا المجتمع عبر هياكله ونقاباته وقنواته بما يضمن وضع الآليات المناسبة.
- ✓ أكد النموذج المعرفي الليبرالي على المبادئ التي يجب أن يؤسس عليها مفهوم بناء الدولة، وضرورة وجود هذه المبادئ (كالمبدأ الأخلاقي المجسد في الوعي الكلي لإرادة أفراد الأسرة والمجتمع معاً بإدراكهم ضرورة وجود هذا البناء).

إن عملية بناء الدولة تستند حسب ما قدمته النظرية الليبرالية من تفسير إلى آليات تضعها الدولة في حد ذاتها لتنظيم المجتمع، وتنطلق النظرية الليبرالية من أهمية احترام الحقوق السياسية والحريات الأساسية مثل حرية التعبير، حرية المشاركة السياسية والتعددية، وغيرها. فهي تعد المبدأ الجوهرية في عملية بناء دولة وطنية ديمقراطية.

6. المراجع

- احمد مصطفى الحسييف. (2002). *مدخل الى تحليل السياسات العامة*. عمان: مطبعة الجامعة الاردنية.
- بومدين طاشمة. (2011). *الاساس في منهجية تحليل النظم السياسية دراسة في المفاهيم والادوات المناهج والاقترابات*. الجزائر: كنوز للانتاج و النشر و التوزيع.
- بومدين طاشمة. (2011). *دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب: قضايا و اشكاليات*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- ثامر كامل محمد الخزرجي. (2004). *النظم السياسية الحديثة و السياسات العامة: دراسة معاصرة في استراتيجية ادارة السلطة*. عمان: دار مجدلاوي للنشر و التوزيع.
- ثامر كامل محمد الخزرجي. (مرجع سبق ذكره).
- حسن بادي. (2006). *النموذج الاجتماعي الديمقراطي دراسة مقارنة بين السويد و النرويج و الدنمارك و فنلندا*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- الطيب حسن ابشر. (2000). *الدولة العصرية دولة مؤسسات*. القاهرة: ب د ن.
- عبد الرحمان بدوي. (ب ت ن). *فلسفة القانون و السياسة عند هيجل*. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر.
- عبد الرزاق صغور. (2008). *بناء الدولة الحديثة في الجزائر*. قسم العلاقات الدولية، الجزائر.
- عبد الغفار محمد حسين. (ب ت ن). *بناء الدولة الحديثة في مصر*. الاسكندرية: دار المعارف.
- فخر الدين مهبوبي. (2014). *اشكالية بناء الدولة في المغرب العربي*. ب م ن: مكتبة الوفاء القانونية.
- فرانسييس فوكوياما. (2007). *بناء الدولة النظام العالمي و مشكلة الحكم و الادارة في القرن الحادي والعشرين*. الرياض: العبيكان للنشر.
- كمال محمود المنوفي. (1987). *اصول النظم السياسية المقارنة*. الكويت: شركة الربيع للنشر و التوزيع.
- مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية. (12, 05, 2020). تاريخ الاسترداد 24, 09, 2020، من <http://annabaa.org/arabic/reports/19979>.
- مهنا محمد نصر. (2011). *الدولة و النظم السياسية المقارنة*. الاسكندرية: دار الوفاء للطباعة و النشر.
- نصر محمد عارف. (2002). *ابستمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي النظرية المنهج*. بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع.
- نصر محمد عارف. (مرجع سبق ذكره).
- يرزاد احمد النجار. (2010). *دراسات في علم السياسة*. عمان: دار دجلة.
- (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 17, 02, 2020، من <http://www.saaaid.net/doat/abu-sarah/71.htm>.
- (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 18, 02, 2020، من <https://democraticac.de/p-61956>.
- Beatrice pouliny. (07, 2005). *State Building et security international*. Critique International، الصفحات 69-119.
- Hans Kalsen. (1988). *la democratie sa nature sa valeur*. paris: economica.
- <https://tipyan.com/liberalism>. (19, 02, 2019). تاريخ الاسترداد 13, 05, 2020.
- J Clasen. (1999). *Comparative social policy*. oxford black well.